

لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

تقرير عن الدورة الثالثة عشرة
(٧-١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٤



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز
الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

يتضمن هذا التقرير موجز وتوصيات الدورة الثالثة عشرة للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٧ إلى ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وتتألف اللجنة، التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره ٤٥/٢٠٠١، من ٢٤ خبيراً يعيّنون بصفتهم الشخصية لمدة أربع سنوات.

المحتويات

الصفحة	الفصل
٥	الأول - مشروع قرار يُوصى بأن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي
١٠	الثاني - تنظيم الدورة
١٠	ألف - مدة الدورة
١٠	باء - الحضور
١١	جيم - جدول الأعمال
١١	دال - انتخاب أعضاء المكتب
١٢	الثالث - موجز وقائع الدورة واستنتاجاتها
١٢	ألف - أعمال اللجنة
١٣	باء - إحداث تحول في الإدارة العامة من أجل التنمية المستدامة
٢٧	جيم - استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة
	دال - برنامج العمل وجدول الأعمال المقترحة للدورة المقبلة للجنة والاستعراض الأولي
٣٣	لمشروع تقرير اللجنة
٣٤	المرفق - قائمة الوثائق

الفصل الأول

مشروع قرار يُوصى بأن يعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١ - توصي لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الثالثة عشرة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراراته ٢٨/٢٠١٢ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ و ٢٣/٢٠١٣ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣، وإلى قراراته الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالإدارة العامة والتنمية،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٥٥/٥٩ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ المتعلق بالمساهمة التي يقدمها تقرير القطاع العام العالمي لوضعي السياسات المسؤولين عن الإدارة العامة، وإلى القرارات ١٩٥/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ١٩٨/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وإلى القرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها عن طريق تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات،

وإذ يشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(١)، وإذ يسلّم بأن الحوكمة الفعالة على كل من الصُّعد المحلي ودون الوطني والوطني والإقليمي والعالمي التي تمثل آراء ومصالح الجميع تعدّ أمراً بالغ الأهمية للنهوض بالتنمية المستدامة،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١/٦٨ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بشأن استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي ينص على أن يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي جهات لا سيما منها هيئاته الفرعية للإسهام في أعماله، حسب الاقتضاء، بما يتسق مع الموضوع السنوي المتفق عليه،

(١) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٣٦/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ٢٢٥/٥٠ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٥/٢٠٠١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بشأن ولاية لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة وأساليب عملها،

وإذ ينوه بالدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة إلى البلدان في مجالي الحوكمة العامة والإدارة العامة،

وإذ ينوه أيضا بالدور الأساسي الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحوكمة الإلكترونية في توفير برامج فعالة لتيسير تقديم الخدمات العامة، وإشراك المواطنين، وتبادل المعلومات، ونقل الحلول المبتكرة، وبناء القدرات لتحقيق للتنمية المستدامة في البلدان،

وإذ يحيط علما بنجاح اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت باعتباره منتدى تتحاور فيه الجهات المعنية المتعددة بشأن قضايا شتى على نحو ما يتجلى في برنامج عمل تونس لمجتمع المعلومات فيما يتصل بقضايا السياسات العامة ذات الصلة بالإنترنت،

وإذ يشدد على أهمية وجود إدارة عامة تتسم بالشفافية والخضوع للمساءلة والكفاءة والفعالية وتنفيد بالمعايير المهنية والأخلاقية وموجهة لخدمة المواطنين من أجل التنفيذ الناجح للسياسات الإنمائية الوطنية وإدارة برامج التنمية،

وإذ ينوه بالعمل الذي تقوم به لجنة خبراء الإدارة العامة في إسداء المشورة في مجال السياسات وتقديم الإرشادات فيما يتعلق بالبرامج إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المسائل المتصلة بالحوكمة والإدارة العامة في مجال التنمية،

وإذ يلاحظ تسارع وتيرة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ووضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأهمية العمل الذي تضطلع به اللجنة في هذا الصدد،

١ - يطلب إلى لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة أن تنظر، في دورتها الرابعة عشرة والخامسة عشرة المعقودتين في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، على التوالي، في القضايا الناشئة في مجال الإدارة العامة ذات الصلة بالمواضيع الرئيسية السنوية وبالأجزاء المتعلقة بالتكامل من دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن توفر دعمها الكامل لوضع أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٢ - يدعو اللجنة إلى تحسين تفاعلها وتنسيقها مع المجلس وهيئاته الفرعية الأخرى لتناول المجالات الشاملة من خلال الأساليب التي استقر العمل بها في المجلس؛

٣ - **يُحيط علماً** بالاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، والتي ترد في تقرير اللجنة عن دورها الثالثة عشرة، بشأن إحداث تحول في الإدارة العامة من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

٤ - **يشدد على** أن الخدمات المقدمة إلى المواطنين يجب أن تكون في صميم العملية الرامية إلى إحداث تحول في الإدارة العامة، وهو ما يتطلب وجود أطر مؤسسية ملائمة، وإبداء روح القيادة المهنية والأخلاقية، والتركيز على التنوع والمساواة بين الجنسين، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والابتكار، والتحلي بالمسؤولية، وبناء قدرات العاملين في القطاع العام؛

٥ - **يشير إلى** أن توافر القيادة السياسية والإدارية على جميع المستويات أمر أساسي لتحفيز موظفي الحكومات على أداء مهامهم بجودة فائقة وإلزامهم به وتشجيعهم عليه؛

٦ - **يعيد التأكيد على** أن من أسس تحقيق التنمية المستدامة على جميع الصُّعد اتباع نهج في الحوكمة قوامه الشفافية والمشاركة والمساءلة ووجود إدارة عامة متسمة بالمناقبية المهنية وأخلاقية ومستجيبة ومعززة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

٧ - **يعيد التأكيد أيضا على** أن الحكم الرشيد وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمران أساسيان لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد الشامل العادل والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع^(٢)، ويشدد على أهمية دور الحكومات في تحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمعات مستقرة وسلمية ومنصفة ومستدامة؛

٨ - **يعيد التأكيد كذلك على** ضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استخداما فعالا في تصميم الخدمات العامة التي تلبي الاحتياجات والأولويات الدولية والوطنية والمحلية، والتخطيط لها وتقديمها ورصدها^(٣)؛

٩ - **يشدد على** أن هناك فراغا في السياسات الدولية المتصلة بأمن الفضاء الإلكتروني تملؤه أنشطة غير قانونية وغير شرعية وغير أخلاقية، لذا، فثمة حاجة ماسة إلى وضع إطار دولي للسياسات العامة لأن الجهود الوطنية المبذولة في هذا المجال لن تنجح من دون الدعم وتوافق الآراء الدوليين؛

(٢) قرار الجمعية العامة ١/٦٥، الفقرة ١١؛ ويمكن الاطلاع على الأحكام الأخرى المتعلقة بمشاركة المواطنين في الفقرات الفرعية ٢٣ (أ) و (هـ) و (ز).

(٣) قرار الجمعية العامة ١٩٨/٦٨.

١٠ - **يسلم** بأن إحداث تحول في الإدارة العامة دعماً لتحقيق التنمية المستدامة يتطلب وجود مؤسسات حكم تتمتع بقدرات كافية على الصعيدين الوطني والمحلي، ويحث الدول الأعضاء على أن تكفل توفير وسائل التنفيذ الفعالة من خلال التركيز على وضع الأهداف الأساسية، ووجود القدرات الكافية لتحديد المخاطر المرتبطة بالحوكمة على أكمل وجه عند تنفيذ الحلول الرامية إلى معالجة الشواغل المتعلقة بالسياسات العامة، وأن تكون قادرة على التجربة والتكيف وفقاً للنجاحات والإخفاقات، وأن تكفل توافق الموارد والمسؤوليات في تطبيق السياسات العامة؛

١١ - **يشدد** على أن تحديات الحوكمة في مجال التنمية المستدامة تتمثل في تزايد آليات صنع القرار والتنفيذ ديناميّة وتعقيداً، كما يشدد على أنه ينبغي للدول الأعضاء والمنظمات الدولية إجراء إصلاحات ترمي إلى تهيئة بيئة مؤاتية للابتكار واتباع نهج مرنة وبناء ثقافة تقوم على التعاون والانفتاح وتبادل المعلومات؛ وينبغي استخدام الأدوات العلمية والتكنولوجية والتحليلية كوسائل لدعم صنع القرارات وتنفيذها بشكل مبتكر في القطاع العام والحد من المخاطر التي تهدد مساءلة القطاع العام والثقة به الناجمة عن تعقيد الحوكمة في مجال الإدارة العامة؛

١٢ - **يؤكد من جديد** على ضرورة تنسيق أنشطة بناء القدرات على كل من الصعد الدولي والوطني والمحلي، ويشجع الدول الأعضاء على تحديد جهودها الرامية إلى التوعية بإعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا وتوسيع نطاق استخدامهما، للتركيز على المعونة وتخصيص الموارد؛

١٣ - **يقر** بما تؤدبه المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات من دور لا غنى عنه في محاسبة الحكومات على استخدام الموارد وعلى أدائها في بلوغ الأهداف الإنمائية، ويدعو إلى إدراج استقلالية تلك المؤسسات وأنشطة تنمية القدرات المتصلة بها بوصفها عناصر أساسية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

١٤ - **يطلب** إلى الأمانة أن تواصل ما يلي:

(أ) معالجة الثغرات في البحوث والرصد وتنمية القدرات والتنفيذ في مجالي الحوكمة والإدارة العامة، وبالأخص مواصلة تطوير دراساتها القطرية في مجال الإدارة العامة، ومواصلة معالجة القضايا الناشئة في مجال الإدارة العامة من خلال دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحوكمة الإلكترونية والتقارير العالمي عن القطاع العام، وتوسيع نطاق أنشطة تنمية القدرات وتعميقها بهدف مساعدة البلدان بشكل أفضل، وفقاً لسياقاتها

واحتياجاتها المحددة، في تعزيز الحوكمة القائمة على المشاركة وإشراك المواطنين في إدارة التنمية والمساءلة العامة ومكافحة الفساد، بما يشمل تشجيع استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وتعزيز قدراتها، وتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية في مجال الإدارة العامة، والنهوض بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع الابتكارات ونقل المعارف في القطاع العام، وتعريف استراتيجيات الحكومة الإلكترونية وسياساتها على نحو أفضل؛

(ب) تعزيز الإدارة القادرة على إحداث تغييرات واستنباط ابتكارات في مجال الحوكمة العامة بما يحقق التنمية المستدامة من خلال مواصلة الدعوة ونقل المعارف المتعلقة بالحكم الرشيد على كل من الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي بوسائل منها يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة، وجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة، وشبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة؛

(ج) مواصلة تعزيز تنمية قدرات الحوكمة والإدارة العامة من خلال توفير الخدمات الاستشارية والتدريب، بما في ذلك التدريب الإلكتروني، واستحداث أدوات لبناء القدرات، بما في ذلك أدوات التقييم الذاتي والتوعية، ومن خلال مشاريع التعاون التقني من قبيل مكتب مشروع الأمم المتحدة لشؤون الحوكمة وأمانة منتدى إدارة الإنترنت، وسائر نماذج التعاون التقني لجمع أموال من خارج الميزانية لتمكين الأمانة من أداء عملها؛

(د) تقديم المساعدة في تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الأولى التي عقدت في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣^(٤)، وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات الذي اعتمدته القمة في مرحلتها الثانية التي عقدت في تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥^(٥)، بشأن المسائل المتصلة بالحكومة الإلكترونية، والمشاركة الإلكترونية، والحوكمة المتنقلة، والبيانات الحكومية المفتوحة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(هـ) مواصلة عملها في دعم إعادة تشكيل نظم الحكم والإدارة العامة في البلدان الخارجة من النزاع لمساعدة تلك البلدان في التعافي بسرعة وتحقيق التنمية المستدامة.

(٤) انظر A/C.2/59/3، المرفق، الفصل الأول - باء.

(٥) انظر A/60/687.

الفصل الثاني

تنظيم الدورة

ألف - مدة الدورة

٢ - تتألف لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، المنشأة بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٥/٢٠٠١، من ٢٤ خبيراً يعيّنهم المجلس بصفتهم الشخصية بناءً على ترشيح من الأمين العام. وقد عقدت اللجنة دورتها الثالثة عشرة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٧ إلى ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

باء - الحضور

٣ - حضر الدورة أعضاء اللجنة البالغ عددهم ٢٤ عضواً. وحضرها أيضاً مراقبون من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات أخرى.

٤ - وشارك في الدورة أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم: دالماس م. و. أنيانغو (كينيا)، وجيوسبي ماريأ أرمينيا (إيطاليا)، وتوركسل كايا بنصغير (تركيا)، وروينا ج. بيثيل (جزر البهاما)، وهوسيه كاستيلاسو (المكسيك)، وخياوشو داي (الصين)، وميريديث إدواردز (أستراليا)، ووالتر فوست (سويسرا)، وألكسندر نافارو غارسيا (البرازيل)، وأنجيليتا غريغوريو - ميديل (الفلبين)، وإيغور خاليفينسكي (الاتحاد الروسي)، ومشتاق خان (بنغلاديش)، وفرانيسكو لونغو مارتينيس (إسبانيا)، وبالوكي ماسينا (توغو)، وبول أوكويست (نيكاراغوا)، ومارتا أويهانارتي (الأرجنتين)، وإيكو براسوجو (إندونيسيا)، وأوديت ر. رامسنگ (جنوب أفريقيا)، وألان روزنباوم (الولايات المتحدة الأمريكية)، ومارغريت ساينر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، ودونا سكولا (جمهورية مولدوفا)، وبونتسو سوزان ماتوميلو سيكاتل (ليسوتو)، ونجاة زروق (المغرب)، ويان تزيكاو (ألمانيا).

٥ - وقبل انعقاد الدورة، دُعي المراقبون إلى تقديم إسهامات عن الموضوع الرئيسي والمواضيع الفرعية. وورد ما مجموعه سبع ورقات استرشدت بها اللجنة في أعمالها. ويمكن الاطلاع على قائمة المراقبين الذين حضروا الدورة في الموقع الشبكي لشبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة www.unpan.org/cepa.

جيم - جدول الأعمال

٦ - كان جدول أعمال اللجنة في دورتها الثالثة عشرة كما يلي:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- ٣ - إحداث تحول في الإدارة العامة من أجل التنمية المستدامة:
 - (أ) تعزيز القدرات الوطنية والمحلية على إدارة التنمية المستدامة؛
 - (ب) تشجيع القيادة والابتكار وإدارة المخاطر لأغراض التنمية المستدامة؛
 - (ج) تنشيط الروح المهنية والمعنوية في الخدمة العامة.
- ٤ - استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة.
- ٥ - جدول أعمال الدورة الرابعة عشرة للجنة الخبراء.

دال - انتخاب أعضاء المكتب

٧ - شغل الأعضاء التالية أسماؤهم مناصب أعضاء مكتب اللجنة خلال دورتها الثالثة عشرة:
الرئيسة:

مارغريت ساينر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

نواب الرئيسة:

دالماس م. و. أنيانغو (كينيا)

روينا ج. بيثيل (جزر البهاما)

إيغور خاليفينسكي (الاتحاد الروسي)

المقررة:

أنجيليتا غريغوريو - ميديل (الفلبين)

الفصل الثالث

موجز وقائع الدورة واستنتاجاتها

ألف - أعمال اللجنة

٨ - افتتح الدورة جون - ماري كاوزيا، الموظف المسؤول عن شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية، ورحب بالمشاركين.

٩ - وأدلى مارتن ساجديك، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ببيان افتتاحي. وأشار الرئيس إلى أن كفاءة اتساق السياسات العامة وتكاملها على جميع المستويات أمر أساسي في عالم لا ينفك يزداد ترابطاً. وفي هذا الصدد، شجع اللجنة على الإسهام بفعالية في أولويات المجلس لعام ٢٠١٤، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ورسم الطريق نحو خطة طموحة وشاملة للتنمية المستدامة. وأردف قائلاً إن أهمية الحوكمة في تعزيز التنمية المستدامة والاستدامة البيئية والسلام والأمن معروفة جيداً. وغالباً ما يُفسر نقص القدرات المؤسسية أوجه التأخير والصعوبات التي تعترض بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وشدد الرئيس أيضاً على أن سيادة القانون شرط مسبق أساسي لتطبيق الحكم الرشيد واتباع نهج يشمل الجميع ويشركهم في مجال الشؤون العامة. ومع أنه وجه الانتباه أيضاً إلى أهمية الابتكار التكنولوجي، فإنه أشار إلى ضرورة أن تؤخذ في الاعتبار المخاطر والتحديات التي تطرحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٠ - وأكد وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وو هونغبو على أن موضوع التنمية المستدامة يحظى باهتمام شديد في الأمم المتحدة. ومضى يقول إن الحكومات أكدت أن الحكم الرشيد، والسلام والأمن، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، إلى جانب وجود مؤسسات تتسم بالفعالية والشفافية والمساءلة والديمقراطية على جميع المستويات، أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. ولاحظ أن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وضّح عدداً من العناصر المحددة ذات الصلة بالحوكمة من أجل التنمية المستدامة من قبيل المشاركة في الشؤون العامة مشاركة واسعة وهادفة، والحصول على المعلومات والخدمات العامة، والدور القيادي الذي تؤديه الحكومات في إنشاء الأطر التنظيمية والسياساتية المناسبة. واقترح وكيل الأمين العام أن تُفكر اللجنة في هذه المعالم البالغة الأهمية للقدرات المؤسسية، وفي علاقتها بموضوع المداولات الحالية.

باء - إحداء تحول في الإدارة العامة من أجل التنمية المستدامة

مناقشة عامة

١١ - عرضت الرئيسة مارغريت ساينر الموضوع الرئيسي للدورة، وهو إحداء تحول في الإدارة العامة من أجل التنمية المستدامة. وقد ركزت المناقشة على ثلاثة مواضيع فرعية تندرج في الإطار الأوسع نطاقا لتحول الإدارة العامة، وهي: تعزيز القدرات الوطنية والمحلية على إدارة التنمية المستدامة؛ وتشجيع القيادة والابتكار وإدارة المخاطر من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛ وتنشيط الروح المهنية والمعنوية في الخدمة العامة.

١٢ - وقدمت نجاة زروق الورقة التي أعدتها عن تعزيز القدرات الوطنية والمحلية على إدارة التنمية المستدامة (E/C.16/2014/2). وأشارت إلى أن هناك توافقا واسع النطاق على ضرورة إحداء تحول في الحوكمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة كغاية في حد ذاته وكاستثمار يستحق العناية. وعرضت في ورقتها رأيا مفاده أن وجود رؤية جديدة في مجال بناء القدرات على جميع المستويات أساسي لإحداء تحول في الحوكمة وكفالة تلبية احتياجات التنمية المستدامة. وأردفت قائلة إن بناء القدرات على إحداء تحول في الحكم ووضعه على مسار التنمية المستدامة في ظل افتقار الحكومات، في بعض الحالات، إلى المقومات الأساسية لتشخيص المشاكل وتحديد الثغرات والعقبات التي تعترض تنفيذ ذلك التحول وبلوغ الأهداف، يُعد أحد التحديات الرئيسية. فهذا هو الحال لا سيما في البلدان النامية، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان التي تشهد نزاعات أو الخارجة من نزاعات، والبلدان المحدودة الدخل.

١٣ - وتابعت تقول إن رغم ما تحقق من تقدم كبير في تنمية الموارد البشرية في القطاع العام، فمن المعروف أن الأسباب الرئيسية للصعوبات التي تعترض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالكامل تشمل أوجه القصور في الحوكمة والقدرات والمهارات، ولا سيما في المؤسسات العامة. فبناء القدرات أساسي في إحداء تحول في الحوكمة وتعزيز النزاهة وتحسين المهارات وحفز المهنية وتشجيع المواطنين على المشاركة، مما يفضي إلى إيجاد ثقافة حكم رشيد جديدة ويدفع عجلة الديمقراطية وخطة التنمية.

١٤ - وشددت أيضا على أن بناء القدرات يجب أن يعرف تعريفا ملائما يتقيد بالمبادئ الأساسية، وأن تشرف عليه قيادة قوية وملتزمة وكفاء وأخلاقية، وأن يكون جزءا من استراتيجية وطنية شاملة. وينبغي أيضا إيلاء الاعتبار لمجموعة المهارات اللازمة لتصميم الاستراتيجيات والخطط والبرامج على الصعيدين الوطني والمحلي، وتنفيذها ورصدها

وتقييمها. واقترحت السيدة زروق وضع خريطة طريق طويلة الأجل على الصعيدين الوطني والمحلي مع مراعاة البيئة المؤسسية والخصوصيات والأدوار والصلاحيات والمسؤوليات والموارد المتاحة والأهداف أو النتائج المنشودة. غير أنها استطردت قائلة إن هناك قضايا معينة تكتسي أهمية محورية منها، التوسع العمراني المستدام، الذي يستلزم إيلاء الأولوية للجهات الفاعلة المحلية باعتبارها عناصر تغيير، بالإضافة إلى توفير رأس المال البشري وتشجيع الامتياز واستخدام التكنولوجيا الجديدة ومشاركة المواطنين.

١٥ - أما الورقة التي قدمها المتحدث الثاني، والتر فوست، فركزت على القيادة والابتكار وإدارة المخاطر من أجل تحقيق التنمية المستدامة (E/C.16/2014/3). وذكر السيد فوست أن التعقيدات التي تتزايد باطراد في مجال الإدارة العامة تشكل عقبة رئيسية أمام قادة الحكومات الذين يواجهون صعوبات في إحداث التحول اللازم لتحقيق التنمية المستدامة. فمن السهل جدا على المسؤولين الحكوميين إضفاء مزيد من التعقيد على الإدارة العامة ولكنهم يعجزون عموما عن التعامل مع ذلك التعقيد والتقليل منه. ويتمثل أحد النهج التي يمكن اتباعها في أن "يحسن" القادة طريقة إعلام المواطنين بالأهداف المتوخاة من السياسات العامة من أجل الارتقاء بتقديم الخدمات العامة. وفي الوقت ذاته، يتعين على مسؤولي الإدارة العامة أن يكفلوا اعتماد البرلمانات لأهداف السياسات العامة التي يسعون لتحقيقها، مثل الأهداف الإنمائية للألفية، وإدراج تلك الأهداف في أطر السياسات الوطنية وحتى المحلية، إن أمكن.

١٦ - ومضى يقول إنه لا بد من توجيه الأطراف الخاضعة للمساءلة والمكلفة بالتنفيذ، وتحديدًا بوضوح. ولا بد من وضع رؤية طويلة الأجل فيما يخص التنمية المستدامة. لذا، يتعين على مسؤولي الإدارة العامة تحمل المسؤولية عن إسداء النصيحة وتقديم الخيارات للقادة السياسيين الذين يتعرضون لضغوط شديدة من وسائط الإعلام التي تطالب بنتائج في الأجل القصير. وي طرح هذا عقبة أمام مسؤولي الإدارة العامة الذين كثيرا ما يجهلون استخدام البيانات المتاحة وغيرها من أدوات صنع القرار في توجيه عملية صنع السياسات. وقد لا تلقى "الابتكارات" الجديدة أو التغييرات البسيطة التي تطرأ على التكنولوجيا ترحيبا كبيرا لديهم. وعلاوة على ذلك، ورغم الدعوات المنادية بالديمقراطية، كثيرا ما يكون توفير الدعم ضروريا لتنفيذ الاستراتيجيات والمنهجيات القائمة على المشاركة تنفيذا فعالا لكفالة مشاركة أصحاب المصلحة مشاركة مجدية.

١٧ - وعرض لموضوع المخاطر، فقال إن هناك أدوات ممتازة تُستخدم لتقييم المخاطر، ولكن استخدامها غالبا ما لا يكون متسقا. فإدارة المخاطر تنطوي على تحديد وتقييم النتائج المحتملة المترتبة على اتخاذ أو عدم اتخاذ إجراءات، فهي عنصر ملازم للتنمية المستدامة وثمة

مخاطر ترتبط بالإخفاق في تحقيق التنمية المستدامة وفي تقييم المخاطر. وذكر أنه يجب على الحكومات النظر في إنشاء وظيفة من وظائف الرتب العليا "لكبير موظفي إدارة المخاطر" يتولى شغلها قياس المخاطر وإدارتها في جميع القطاعات الحكومية. واختتم كلامه قائلاً إن الحكومات والمنظمات الدولية يجب أن تضع حداً للسلوك المؤسف المتمثل في حجب إرث الإدارات السابقة وإنجازاتها أو تنحيها جانباً فور تولي حكومة جديدة زمام السلطة. فهذا إهدار للموارد التي يستثمرها البلد ومناف لجوهر بناء القدرات. فبدلاً من ذلك، يجب إجراء دراسة متأنية وتقييم ذكي لما يمكن إثراؤه والبناء عليه أو تحويله. ويجب أن تسعى الإدارة العامة إلى إحداث التغيير الذي يحسن تحقيق أهداف مستدامة لا إحداث تغيير مجرد التغيير.

١٨ - وعرضت السيدة أوديت رامسغ الورقة التي أعدها عن تنشيط الروح المهنية والمعنوية في الخدمة العامة في أفريقيا (E/C.16/2014/4). وقالت إن مع اقتراب عام ٢٠١٥، يكثر النقاش والتحليل اللذان يركزان على التقدم المحرز فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية وعلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولاحظت أن على الرغم مما تحقق من نجاحات واضحة، فإن الإنجازات متفاوتة، ولا سيما في أفريقيا. ويمكن استخلاص دروس كثيرة من تجارب العقد الماضي. وستكون المرحلة المقبلة مليئة بالتحديات في سياق يختلف اختلافاً بالغاً عن سياق العقد الماضي.

١٩ - ففي أفريقيا، يُنظر إلى الخدمة العامة باعتبارها قاطرة تحقيق التنمية. فقد نفذت الحكومات خطة التنمية المستدامة من خلال ما لديها من موظفين ومن أجهزة خدمة عامة. ويمكن النظر إلى صلابة تلك الأجهزة في أفريقيا والسّمات العامة لموظفيها من منظور الإصلاحات المختلفة المنفذة. ويمكن القول إن الخدمة العامة في حقبة ما بعد الاستعمار احتلت مكان الصدارة، وبأنها تأثرت بموجات من الإصلاح المستمر والثابت. وبالتالي، باتت أجهزة الخدمة العامة قادرة على الاضطلاع بالمهام التي تنطوي عليها استحقاقات عام ٢٠١٥، وانتقلت المناقشة بالفعل إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. والسؤالان المطروحان هنا هما: هل أجهزة الخدمة العامة مستعدة للتعامل مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؟ وكيف يفكر موظفو الحكومة وهل يمتلكون الروح المطلوبة وأنماط السلوك والمحفزات اللازمة لإنجاز خطة التنمية المستدامة؟

٢٠ - وأشارت إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية قدمت رؤية مؤثرة، ولا شك أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ستفعل الشيء نفسه. غير أن تنفيذ تلك الرؤية يتطلب وجود موظفين حكوميين نشطين ومتحمسين. وثمة أسئلة مهمة لا بد من طرحها: فهل يولّى اهتمام كاف لعمليات إدارة التغيير وثقافة التغيير التي يتعين خلقها للنهوض بنوع الخدمة العامة

اللازم لهذه الرحلة الجديدة، ولنوع موظفي الحكومة المطلوب للتصدي لهذا التحدي الجديد؟ والأهم من ذلك هو أن مسألة التنفيذ تثير أسئلة بشأن السبل التي يمكن من خلالها لأجهزة الخدمة العامة أن تبني القيادات والقدرات والروح المعنوية لمواجهة التحديات الجديدة، ولا سيما من حيث وجود ثقافة المؤسسات التي تتطلبها خطة التنمية المستدامة. [انظر E/C.16/2014/4، الموجز].

٢١ - وفي المناقشة التي تلت، أشارت اللجنة إلى أن الجهود الرامية لتحويل المؤسسات العامة عادة ما تكون غير محايدة. لذا يتعين التفكير في الأطراف التي ستكون مصالحها مهددة بالتوازي مع مختلف مسارات الإصلاح، وبخاصة بسبب تزايد تعقيد إدارة الحكومات. ومن المرجح أن يكون هناك فائزون وخاسرون نتيجة لهذه الإصلاحات. وفي حين لا يمكن للحكومات أن تتخلى، بحسن نية، عن مسؤوليتها عن النهوض بالمصلحة العامة وحمايتها، فإن اتباع نهج متوازن إزاء التنمية المستدامة يعتمد على مراعاة مصالح جميع المواطنين، وفي هذا الصدد، يكتسي التشاور والمشاركة والتعاون أهمية حاسمة. ويثير تسيير هذه العمليات تحديات في جميع أنحاء العالم ولكنها تثير صعوبات خاصة في البلدان التي تواجه مشاكل لتحقيق التنمية. ولهذا ينبغي إيلاء اهتمام خاص لإشراك الأميين والفئات المحرومة في جهود الإصلاح.

٢٢ - وفي بعض الحالات، يؤدي تفادي المخاطر من قبل المشرفين على الإدارة الذين يواجهون مطالب متضاربة إلى بقاء الأوضاع على حالها. وفي حالات أخرى، عندما تكون هناك مساعي بالفعل لتنفيذ خطط إصلاحية، يطغى الفساد والسعي إلى الإثراء على الإدارة العامة، وتدخل الجهات المعنية في منافسات، دون أي اعتبارات أخلاقية، لجني أقصى قدر من أموال السلطات الحكومية ومن عطائها. وقد يساعد وضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة المفصلة، بما يتواءم مع الواقع الوطني والأولويات الوطنية، التي يمكن أن تراعيها القيادة السياسية على أعلى مستوى، على التصدي لهذه المشاكل. ويجب على الالتزام السياسي أن يخفف من حدة التهديدات التي يواجهها رؤساء الوحدات الإدارية الذين قد يشعرون بالقلق من احتمال فقدان وظائفهم إذا بُذلت جهود إصلاحية كبيرة ومُنيت بالفشل. ويجب أن يقتصر تحديد أهداف التنمية المستدامة بإجراء تعديلات على الميزانية تعكس الأولويات السياسية التي تقف وراء عملية التحوّل اللازمة. وفي الوقت نفسه، قد يتعين فرض حدود زمنية لشغل المناصب وإجراءات سحب ثقة من السياسيين في النظم الديمقراطية للحد من احتمال مواجهة نفس المشاكل الناجمة عن قلة الحماسة وعدم النزاهة في صفوف الممثلين السياسيين.

٢٣ - وقد أثّرت في هذا الصدد مسألة مواصلة السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية ذات الأولوية وبناء القدرات المؤسسية. واقترح اتباع ممارسة تعيين أمناء دائمين كطريقة للتحديد السياسي للإدارة العامة. ولكن هذه الممارسة لن تكون فعالة إذا أعطى شاغلو هذه المناصب الدائمة الأولوية لمصالحهم السياسية والشخصية. وقُدّم اقتراح لاستخدام أدوات تقييم للأداء المؤسسي كوسيلة لتركيز الانتباه مجدداً على نتائج السياسة العامة التي سُسّاعل عنها الرؤساء الإداريون. وينبغي لهذه النتائج أن تلي احتياجات المواطنين، على سبيل المثال في مجالات الصحة والتعليم، والمياه، والاستفادة من الهياكل الأساسية وغيرها من الاحتياجات الأساسية التي تؤثر على مستوى المعيشة وعلى التماسك الاجتماعي.

٢٤ - ويتطلب اتخاذ إجراءات إيجابية في مجال التنمية المستدامة أن تخضع الثقافة المؤسسية وحتى الثقافة التنظيمية إلى عملية تحوّل تتخذ، على سبيل المثال، شكل ممارسات قيادية تحترم القيم. وتبيّن أن التدابير الهادفة إلى تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين وزيادة التنوع في المنظمات، ولا سيما في المناصب القيادية، أدت إلى زيادة المرونة وسرعة الأداء، وإلى رفع مستويات القدرة الإنتاجية. ولهذا يمكن اعتبار السعي إلى تحقيق مجموعة من التدابير الرامية إلى كفالة تعزيز المساواة بين الجنسين ممارسة يوصى بها لتحقيق خطة التنمية المستدامة في المستقبل.

مناقشات الأفرقة المواضيعية

٢٥ - قسّمت اللجنة نفسها إلى ثلاثة أفرقة خلال اجتماعين لإتاحة فرصة لدراسة المواضيع الفرعية للدورة بعمق أكبر ولتبادل الآراء بشأنها قبل استئناف الجلسة العامة.

تعزيز القدرات الوطنية والمحلية في مجال إدارة التنمية المستدامة

٢٦ - قام فريق أول بدراسة الموضوع الفرعي المعنون "تعزيز القدرات الوطنية والمحلية في مجال إدارة التنمية المستدامة". وأشار الفريق، خلال المناقشة التي أجراها، إلى أن تطلعات المجتمع الدولي المتعلقة بالتنمية المستدامة تستوجب إرساء حكم رشيد في جميع البلدان وعلى جميع المستويات، بحيث يشمل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وكذلك الإدارات والسلطات المحلية. ويكمن أحد التحديات في تحديد التحسينات التي يجب إدخالها على أساليب الحكم والتي يمكن تحقيقها عبر خطوات مستقلة مع التسليم في الوقت ذاته بأن المهام العاجلة تختلف باختلاف السياقات. وينبغي لبناء القدرات أن يرتبط بأهداف محددة وهو سيعتمد على نوعية آليات الحوكمة وعلى نظرة الرأي العام للحكم.

٢٧ - ولا يمكن الفصل بين السياسة الإنمائية وإدارة التنمية لأن السياسات الفعالة تستوجب هياكل إدارية مناسبة لتنفيذها. فعلى سبيل المثال، السياسة الجيدة نظرياً قد تفشل عملياً إذا لم تتمكن قدرات الحوكمة من منع مصالح الجهات النافذة من الاستيلاء على السلطة دون تحقيق النتائج التي ينشدها المجتمع أو دون تعزيز التنمية المستدامة. وتتطلب الإدارة المحوّلة التفكير من خلال العلاقة بين السياسة الإنمائية وإدارة التنمية، واعتماد أولويات للسياسة العامة يتم تنفيذها بعناية وبالكامل. ويمكن أن يساعد إدخال مجموعة من التحسينات التدريجية في قدرات الحوكمة التي تتيح التنفيذ الفعال للسياسات الإنمائية المتغيرة على استدامة التنمية وتمكين المجتمع من الاهتمام بالتنمية الاجتماعية وبناء القدرات على نطاق أوسع.

٢٨ - ولا يكمن أحد التحديات الرئيسية في ما ينبغي القيام به من حيث مضمون السياسات وإنما في كيف ينبغي أن يتم ذلك ومع أي جهة من حيث طبيعة العملية، وفي أي مكان ينبغي أن يحدث ذلك. ويصف مفهوم "الحوكمة التجريبية" إشراك الجهات المعنية في تحديد الأهداف العامة، مع إفساح المجال أمام بعض الاستقلالية، وتوفير حيز لاختبار سبل أفضل لحل المشاكل المحلية، وقيام الوحدات المحلية بالإبلاغ عن أدائها بانتظام عن طريق استعراض النظراء، وتقييم الأهداف في ضوء الدروس المستفادة أثناء تنفيذها وإعادة النظر فيها. ومن السمات المميزة لهذا المفهوم ممارساته غير البيروقراطية، وعملية التعلم التي يتضمنها إلى جانب أشكال جديدة من المساءلة. ولا يمكن تطبيق جميع المقترحات والنهج على كل البلدان. وينبغي لكل بلد أن يكون قادراً على اختيار الأهداف المناسبة له وأن ينفذ الاستراتيجيات ذات الصلة بها على الصعيدين الوطني والمحلي.

٢٩ - واقتُرِح أن تتمثل الخطوة الأولى في تحديد المشاكل التي يجب معالجتها وأشير على الحكومات بالتركيز على الأولويات التي من شأنها أن تغير حياة الناس بشكل جذري. وكخطوة تالية، يمكن تشجيع الحكومات على العمل على حل هذه المشاكل، ولا سيما تحديد ومواجهة التهديدات التي تعترض الحوكمة، والعمليات التي ينبغي تحسينها، والقدرات اللازمة لتنفيذها. وأشير أيضاً إلى ضرورة اعتماد عملية شفافة عند تحديد المجالات التي تحتاج إلى أنشطة بناء القدرات وكذلك في نهج واستراتيجيات ومنهجيات التنفيذ ("كيف"). وجرى التشديد أيضاً على أهمية وضع معايير مرجعية وعلى أهمية وضوح عملية توزيع المهام والولايات الموكّلة إلى الأطراف المعنية. ويمكن أن تقدم مؤسسات عليا مستقلة معنية بمراجعة الحسابات ومؤسسات رقابة مستقلة أخرى إسهاماً كبيراً في رصد أداء القطاع العام من حيث تحقيق الأهداف الإنمائية، وفي المساءلة عن هذا الأداء.

٣٠ - وتمثل مشاركة المرأة واضطلاعها بدور قيادي في القطاع العام عنصرين هامين من عناصر بناء القدرات ويمكن تحسينهما بوسائل مختلفة مثل ممارسة ضغط دولي للدفاع عن الالتزامات الدولية، ونشر المعلومات عن الاتفاقيات ذات الصلة بوضع المرأة وحقوقها، والتشجيع على قيام أعلى سلطة في الدولة ببلورة رؤية واضحة وقوية في هذا الصدد، ودعم مجتمع مدني حسن التنظيم، وهيئة بيئية مؤاتية للنهوض بالمرأة، بما في ذلك باتخاذ تدابير تكفل إحراز تقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، وبناء القدرات، وإعداد قواعد بيانات عن المرأة في القطاع العام، وإقامة شبكات علاقات. وجرى التشديد أيضا على أهمية شمولية المشاركة في جماعات الشعوب الأصلية مما يجعل المرأة تشعر بقوة بأنها تمسك بزمام الأمور وتشارك في القيادة تحقيقا للأهداف المرجوة. ويمكن أن تشمل مجموعة من الاستراتيجيات الهادفة إلى تمكين المرأة التصدي للمعايير الاجتماعية والمؤسسات التي تكرر التمييز ضد المرأة، وكذلك قواعد بيانات بشأن المرأة في القطاع العام لتعقب النفقات الحكومية بحسب الجنس ومبادرات أخرى. ويمكن أن تستفيد الحكومات من توفير أطر ونماذج تمكينية لإشراك المواطنين. وفي هذا الصدد، جرى التشديد على أن التعلم بالممارسة نهج فعال.

٣١ - أما في ما يتعلق بالتعاون، فينبغي تحديد دور الجهات الفاعلة من غير الدول بوضوح في كل مرحلة. وإذا كان التعاون وسيلة للإنتاج المشترك، ينبغي عندئذ طرح أسئلة من قبيل "على أي مستوى؟" و "لماذا؟" و "بماذا؟" و "متى؟". ولا يمكن الإجابة على هذه الأسئلة إلا في إطار السياق المحدد لكل بلد. وينبغي تحديد نقطة نهائية للكفاءة ونقطة استراتيجية للمساءلة في عملية التعاون. ويكتسي رسم تلك الحدود أهمية بالغة لنجاح التعاون واستمراره.

تعزيز القيادة والابتكار وإدارة المخاطر من أجل تحقيق التنمية المستدامة

٣٢ - قام فريق ثانٍ بدراسة الموضوع الفرعي المعنون "تعزيز القيادة والابتكار وإدارة المخاطر من أجل تحقيق التنمية المستدامة". وأشار الفريق خلال المناقشة التي أجراها إلى أن التغيير والتحسين يعتمدان على التكنولوجيا ولكن هناك عقبات تحول دون اعتمادها. وفي هذا الصدد، كثيرا ما تُعزى المقاومة التي يبديها المسؤولون والمشفرون الإداريون إلى عدم فهمهم للإمكانيات التي يتيحها تطبيق واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولذلك ينبغي توعية المديرين في القطاع العام بهذه المسألة، ويجب أن تتاح لهم فرص للتعليم والتدريب في هذا المجال لكي يتسنى إشراكهم بفعالية في ممارسات الحوكمة المحوَّلة كي يضطلعوا بدور فعلي فيها بكل ثقة، مما يؤدي إلى تحسين عمليات الإدارة العامة، والارتقاء بتقديم الخدمات إلى مستوى الكفاءة والفعالية اللتين يتيحهما استخدام التكنولوجيا. ففي الواقع، يمكن أن

يُنظر إلى التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كشرط مسبق للنجاح في اعتماد وتنفيذ الابتكارات. وفي الوقت نفسه، شددت مجموعة مختارة من التجارب المتصلة بالإدارة العامة في أوروبا على أهمية تحديث الأطر المؤسسية والقانونية من أجل استيعاب التكنولوجيا الجديدة. وبالفعل ينبغي للقوانين والأنظمة أن تسترشد بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدلا من إعاقتهما كما هو الحال في العديد من البلدان.

٣٣ - وكانت البيانات الحكومية المفتوحة من بين المسائل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تستدعي الاهتمام. وسيكون من المفيد التفكير في كيفية تعزيز القدرات المؤسسية، من خلال تنمية الموارد البشرية، من أجل تلبية الحاجة إلى شمولية المعلومات وانفتاحها. ونظرا إلى ضرورة الإلمام بالتكنولوجيا، ينبغي إعادة النظر في المناهج الدراسية في الجامعات وفي المعاهد الثانوية بهدف تحسين المهارات الرقمية في المجتمعات. وفضلا عن ذلك تثير "البيانات الضخمة" تحديا آخر تواجهه الإدارة العامة وهو يتطلب إيجاد حلول مناسبة. ويمكن أن يعود استخدام هذه البيانات بالفائدة على التنمية المستدامة، حيث أنها ستتيح عرض صورة أكمل عن الوضع بإسنادها التحليل الذي يتطلبه ذلك إلى بيانات، وحتى إلى أدلة ربما، تشمل البعد الاجتماعي للسياسات العامة.

٣٤ - وتكتسي عقلية القادة السياسيين أهمية بالغة في السياسة العامة وتمثل عاملا رئيسيا في عمليات الإصلاح. وقد أشير إلى أن الإجراءات الحازمة والمركزة على النهوض بالمرأة حققت في بعض البلدان المساواة في عدد الرجال والنساء في البرلمان، بما في ذلك على مستوى الوزراء. ويمكن رؤية التأثير الإيجابي الذي تركته القيادات القوية والسياسات الجيدة التصميم، في المجالات المحددة للمسؤوليات، في العديد من الحالات العملية، على سبيل المثال في إطار تحسين جودة الهواء في المدن، وإدارة الموانئ، وتمويل الهياكل الأساسية للسكك الحديدية. وكان أثر كل المبادرات المذكورة على الميزانية إما معدوماً أو إيجابيا. وأحرزت نتائج باستخدام الموارد المتاحة بفعالية ودون أي زيادة في النفقات العامة.

٣٥ - وجرى التشديد أيضا على ضرورة التأكيد على التغيير التنظيمي وأساليب إدارة التغيير ضمن الإدارة العامة. وكان إشراك أصحاب المصلحة مهما أيضا، ولكن ينبغي للمؤسسات أن تعد نفسها لإشراك المواطنين، وتوسيع نطاق المشاركة، وضمان إدخال التعديلات الملائمة على الأطر المؤسسية من أجل إتاحة أنماط جديدة من التعاطي.

٣٦ - وبرزت في المناقشة أيضا مسائل تغير المناخ، وتمويل تدابير التخفيف منه والتكيف معه، والمؤسسات المخصصة بالمقارنة مع المؤسسات الدائمة، وإدارة المخاطر، والبطالة في أوساط الشباب، وتنفيذ الإصلاحات من أجل استعادة الثقة في الحكومة، والدور الذي تقوم

به وسائط الإعلام الاجتماعية. ويتطلب تعقيد المسائل التي ينبغي أن تتناولها الإدارة العامة أولاً وقبل كل شيء أن تتمتع قيادات الحكومة والمسؤولين فيها بالقدرة على تقدير اتساع نطاق الشواغل، والتركيز الدقيق على الأولويات مع الموازنة في الوقت نفسه بين المخاطر، واتخاذ القرارات بشأن الشواغل المترابطة التي تعنى بها السياسات العامة. وفي المقام الأول، تلزم مواءمة قدرات الإدارة العامة مع الأهداف الإنمائية الوطنية، بما في ذلك الأهداف القائمة على الالتزامات الإقليمية والدولية، وذلك بالنظر إلى الترابط المتزايد بين التأثيرات المحتملة للسياسات المحلية على البلدان الأخرى. ويتعين إرساء الرصد والرقابة ضمن المؤسسات من أجل تتبع تنفيذ التدابير، واتخاذ تدابير تصحيحية عند الاقتضاء، وتحسين وضع السياسات.

تنشيط الاحترافية ورفع الروح المعنوية في قطاع الخدمة العامة

٣٧ - بحث فريق ثالث الموضوع الفرعي "تنشيط الاحترافية ورفع الروح المعنوية في قطاع الخدمة العامة". ولاحظ الفريق أنه لكي تتمكن الإدارة العامة من التصدي بفعالية لتحديات التنمية المستدامة، من الضروري تنشيط الاحترافية في الخدمة المدنية، أي تنشيط "روحها" بتشجيع سيادة القانون، ومبادئ العدالة، والمساواة، ونكران الذات، والابتكار وما شابه ذلك، والقيام بذلك على نحو يتماشى مع الثقافة الوطنية والسياق الوطني. والخدمة العامة ليست مهنة عادية، ولذلك يلزم تعزيز الاحترافية فيها، ولا يتحقق ذلك فقط بالمحافظة على أفضل موظفي الخدمة العامة عن طريق الحوافز المتنوعة، بل أيضاً برعاية مكانة الإدارة العامة وتعزيزها من خلال اتباع سياسات فعالة في الاختيار والتعيين، واتخاذ الإجراءات التأديبية الملائمة ورصد الأداء على نحو فعال.

٣٨ - وكانت هناك شواغل مختلفة تتعلق بقدرة الإدارة العامة على التصدي للتحديات الإنمائية المعاصرة. ويمكن تقسيم هذه الشواغل إلى ثلاث مجموعات: تلك المتعلقة بالأداء الفردي لموظف الخدمة العامة؛ وتلك المتعلقة بمستوى الأداء المؤسسي؛ وتلك المتعلقة بالبيئة الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية العامة التي تعمل الإدارة العامة ضمنها. وبوجه عام، رغم الحاجة الماسة إلى الإصلاحات في الإدارة العامة من أجل معالجة التحديات الجديدة في مجال التنمية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥، من الضروري أن تهدف هذه الإصلاحات إلى التقدم نحو تحقيق الأهداف الواردة في الخطط الإنمائية الاستراتيجية الوطنية وتنواء مع هذه الأهداف. وتعتبر الحوكمة القوية والفعالة شرطاً مسبقاً لمعالجة مشكلات مختلفة وللتغلب على تحديات التنمية المستدامة بسياقها الواسع.

٣٩ - ولا بد من إيلاء مزيد من الاهتمام لتنمية رأس المال البشري لكي تحقق الإدارة العامة أهداف التنمية المستدامة، في حين يُعتبر الاندفاع والاحترافية من العناصر الأكثر أهمية. ويتعين توجيه اهتمام خاص إلى تنشيط روح الابتكار لدى موظفي الخدمة العامة. وفي هذا الصدد، تعد القيادة والالتزام في مجال السياسة العامة أمرين ضروريين للغاية ولا غنى عنهما، لأنهما يحددان قيم الخدمة العامة.

٤٠ - وجرى التشديد على أهمية عدم إهمال الجوانب الأخلاقية لإضفاء الاحترافية على الخدمة العامة، وما يتصل بها من التدريب وإعادة الاعتماد. وتعد مسألة المعايير الأخلاقية من المسائل الآنية، مما يفسر تزايد أهمية الأخلاقيات ومدونات قواعد السلوك. ومن المهم في هذه العملية تنمية رأس المال الاجتماعي عن طريق تبني التعليم المستمر في مجال الخدمة العامة، سواء كان تعليمًا عامًا أو مهنيًا، وكذلك الدور الذي تقوم به المؤسسات التدريبية.

٤١ - ويعتبر التوافق السياسي الشامل لجميع القطاعات في ما يتعلق بدور الإدارة العامة في تنفيذ الخطة الإنمائية الوطنية أمراً حيوياً، وبالتالي، يتعين النظر إلى إضفاء الاحترافية على الخدمة العامة على أوسع نحو ممكن ومن جانب جميع الأطراف المعنية السياسية والإدارية وفي سياق البيئة الوطنية. ويتعين تطبيق مبدأ شغل الوظائف على أساس الكفاءة وكذلك مبادئ النزاهة وإدارة المواهب تطبيقاً متسقاً في عمليات تعيين أفضل موظفي الخدمة العامة وأعلامهم، واختيارهم وترقيتهم والاحتفاظ بهم.

٤٢ - وأفيد بأنه عند توجيه انتقاد أو لدى ميل الجمهور بوجه عام إلى التقليل من قيمة الإدارة العامة، ينبغي أن تكون الاستجابة هي تعزيز الاحترافية والروح المعنوية والأخلاقيات في هذا المجال، والحفاظ على حياد هذه الإدارة ونزاهتها وكذلك قدرتها على تقديم الخدمات الجيدة النوعية بشكل منصف. ومن الضروري أيضاً تعزيز الدور الذي تضطلع به الحكومة في المجتمع بوصفها المؤسسة الأساسية الأكثر أهمية، ولقدرتها على التصدي للتحديات المشتركة والنهوض على نحو فعال. بمصالح الموظفين الحكوميين من أجل الارتقاء بسمعة الخدمة العامة وتعزيز احترامها.

٤٣ - وجرى التسليم بأنه بالنظر إلى وجود عدد محدود من الممارسات الناجحة في العديد من البلدان، بات من الصعب الربط بين التطوير الوظيفي من جهة، والأداء من جهة أخرى، وتطبيق مبدأ الاعتراف بكفاءة الموظفين على أساس أدائهم في الخدمة العامة. وتساعد في إدارة الأداء على الدوام الآليات الفعالة للمساءلة في مؤسسات الإدارة العامة والانفتاح على تقبل الرصد من جانب المجتمع. غير أن تطبيق آليات الرصد والمساءلة يجب أن يراعي دائماً التنوع الثقافي.

المنافشة العامة المستأنفة

٤٤ - بدأت المناقشة العامة المستأنفة للبند ٣ من جدول الأعمال بشأن تحويل الإدارة العامة من أجل التنمية المستدامة بالتفكير في مسألة الحوكمة للتوسع العمراني المستدام. ودعت الرئيسة فرانك زيرونيان، أستاذ ممارسة الحوكمة في كلية السياسة العامة بجامعة كاليفورنيا وممثل رابطة الحكومات في جنوب كاليفورنيا، لكي يطلع الحضور على تجربته في التوسع العمراني المستدام.

٤٥ - وأشار السيد زيرونيان إلى أن نحو ٥١ في المائة من سكان العالم يعيشون اليوم في المدن. ويتوقع أن يرتفع هذا العدد في عام ٢٠٣٠ إلى ٧٠ في المائة، سواء نتيجة تنقل الأشخاص من الريف إلى المدن، ولانتقالهم من مدن الأطراف إلى وسط المدينة، كما هو الحال بالنسبة لكاليفورنيا. وسيكون من المهم للغاية أن يأخذ صانعو السياسات المحليون هذا التوجه في الاعتبار عند قيامهم بتصميم وتنفيذ الاستراتيجيات التي تتناول التنمية الاقتصادية، ونوعية الحياة، والوظائف، والتعليم، والاستدامة البيئية، والنقل، والعدالة الاجتماعية، والحوكمة القائمة على المشاركة، والسكن الميسور التكلفة.

٤٦ - وتعد خطط التنمية على الصعيد المحلي الموضوعة بالتعاون مع المجتمعات المحلية من الآليات التي أثبتت أهميتها في هذا الصدد. وبوجه عام لا يمكن تغيير مدينة بالجملة. وبدلاً من ذلك، ينبغي الاعتماد على سلسلة من "المكاسب الصغيرة" التي تظهر نتائجها بسرعة، مع إشراك المجتمعات المحلية عن طريق المعلومات، والمشاورات، والشراكات، والتمكين، كما حدث في سنغافورة ومكسيكو سيتي وملبورن وأماكن أخرى. وبدأت جنوب كاليفورنيا بمكافحة آثار التوسع العمراني مثل الاختناقات المرورية، ورداءة جودة الهواء، واختلال التوازن بين نسبة الوظائف إلى المساكن، وذلك عن طريق تشجيع التطوير العمراني حول عقد العبور الرئيسية؛ والأخذ بمبادرة للاستدامة تركز على الإسكان، واستخدام الأراضي، وجودة الهواء، والتنمية الاقتصادية، وحركة السلع والأشخاص، واستخدام "مقاييس بشرية" في التصميم المديني، وممارسات البناء المستدام، والطاقة المتجددة، وغيرها من العوامل. وفي المقام الأول يتوقف نجاح التوسع العمراني على فعالية وضع السياسات، وعلى تمكين المجتمعات من خلال اتخاذ القرارات على نحو يتسم بالديمقراطية والتعاونية ويخلو من الإقصاء.

٤٧ - وعلق أعضاء اللجنة أنه، بالنظر إلى اتجاهات التوسع العمراني، يمكن أن يتوقع المرء خلال ٢٥ سنة انتشار أنماط حكم المدن الكبرى. وأثار هذا عدداً من الشواغل التي يتعين أخذها في الحسبان في خطط الاستدامة. فعلى سبيل المثال، كان من الشواغل التي أعرب

عنها أن الثروة، بل وحتى الخدمات الصحية والثقافية وغيرها تميل للتركز في مراكز المدن الكبرى، مع تهميش الأطراف. واعتُبر توزيع السلطة والموارد المالية مسألة أخرى يلزم تناولها على نحو يرضى به أصحاب المصلحة.

٤٨ - وفي وقت لاحق، عُرِضَت الملاحظات الرئيسية الناشئة عن المناقشات المواضيعية تمهيدا للنظر فيها. ووافقت اللجنة بشكل عام على تقييمات أفرقة المناقشة الثلاثة، وقدمت ملاحظات إضافية.

٤٩ - وأبرزت اللجنة ضرورة تشجيع حوكمة تحقق التحول باعتبار ذلك أحد التحديات ذات الأولوية للتنمية المستدامة، مع تشديدها في الوقت نفسه على بناء القدرات من أجل دورها الاستراتيجي في تشجيع الحوكمة. ويجب أن يقوم بناء القدرات، قبل كل شيء، على إدماج جميع أبعاد الحوكمة، والقيادة، وتشجيع تمكين المرأة، والنهج القائم على المشاركة من القاعدة إلى القمة، بما في ذلك كفالة الحكم الذاتي المحلي وإشراك أصحاب المصلحة.

٥٠ - وفي هذا الصدد كرست اللجنة جزءا كبيرا من المناقشات للدور الحاسم الذي تضطلع به الإدارة العامة وموظفو الخدمة العامة، وكذلك للحاجة الملحة إلى تنشيط الخدمة العامة وتعزيز الدور الذي تضطلع به في المجتمع إلى جانب تحسين الحوكمة والمؤسسات. ويلزم حدوث تغيير في العقلية، يشمل إضفاء الاحترافية على الخدمة العامة، لتحقيق تأثير إيجابي على الثقافة الاجتماعية في القطاع العام من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويعد التعلم من الأمور الأساسية لتحسين أداء القطاع العام، بما في ذلك التعلم من حالات الفشل.

٥١ - ومن أجل التنفيذ الفعال، تبين للجنة أن المواءمة بين الموارد الكافية والأهداف المنشودة، بما في ذلك على الصعيد المحلي، أمر لا غنى عنه من أجل النجاح في تنفيذ وتحقيق الحكم الذاتي المحلي، ومن أجل الإنجاز الناجح لمشاريع التنمية المستدامة مثل الصندوق الأخضر. وأشار إلى حالات فعلية حدث فيها مثل هذا التحول في أفريقيا، لأن عملية التحول تتوقف إلى حد كبير على التمويل. وتشمل العناصر الهامة الأخرى التي تسهم في عملية التنفيذ من أجل التنمية المستدامة آليات التشخيص الشامل والتقدير والتقييم والمساءلة الشفافة.

٥٢ - وبصفة عامة، وفي السياق الخاص لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، جرى التأكيد على أهمية الابتكار، ويشمل ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأفيد بأن الابتكار يتم على كافة الصُّعَد، ويشمل بصفة خاصة الابتكار على الصعيد المحلي. وبوضع المناقشة بشأن الابتكار في منظورها الصحيح، والتسليم في الوقت نفسه بحدوث ابتكارات هامة في المجتمع، أكدت

اللجنة على أهمية الدور المركزي الذي تقوم به الحكومة وإطارها التنظيمي، بإشارتها في بادئ الأمر إلى الحالات التي تمولها الحكومة مثل نظم المعلومات الجغرافية وتكنولوجيا الطاقة. وعلى نفس المنوال، ورغم تأكيد اللجنة على الدور الذي يقوم به المجتمع والثقافة المجتمعية والتعاون مع أصحاب المصلحة، لفتت الانتباه إلى ضرورة وجود حكومة قوية تبث النشاط في الروح المعنوية لموظفيها العاملين في الخدمة العامة.

٥٣ - وأشار أيضا إلى أن أحد العناصر الأساسية للتنفيذ الفعال هو القدرة على تعريف وتنفيذ أهداف محددة من شأنها أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥٤ - وفي ما يتعلق بدور الأمانة العامة، يلزم تعزيز بناء القدرات في مجال الخدمة العامة، مع إيلاء الاهتمام للاحتياجات الخاصة بكل بلد. وجرى تشجيع توفير فرص التدريب المقدمة من الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تعتبر الأمور التالية هامة أيضا: المساعدة في تحقيق المواءمة الصحيحة بين البرامج التدريبية للمشاركين المناسبين، وتطبيق استراتيجيات التعلم المناسبة، والمنهجيات والأدوات المستخدمة لتدريب موظفي الخدمة العامة، ورصد نتائج هذه الإجراءات التدريبية. وبالإضافة إلى ذلك، سُلط الضوء على نشر المعلومات باعتباره أحد المجالات الهامة لإسهام الأمم المتحدة في بناء القدرات.

٥٥ - وتشمل المسائل الأخرى التي أثّرت أثناء المناقشة العامة، والتي قامت اللجنة والمراقبون بتسليط الضوء عليها لأهميتها ما يلي: مدونة لقواعد السلوك وإمكانية قيام الأمانة العامة بصياغتها، وبناء الثقة باعتباره شرطا أساسيا من أجل بناء القدرات وتعزيز احترافية موظفي الخدمة العامة، والتنمية الاقتصادية باعتبارها عاملا من عوامل التنمية المحلية والحكم الذاتي، والعمل في الوقت المناسب على إعداد خريطة طريق وجدول زمني للتحويل.

الاستنتاجات والتوصيات بشأن إحداث تحول في الإدارة العامة من أجل تحقيق التنمية المستدامة

٥٦ - اتفقت اللجنة بقوة مع الرأي القائل بأن الحوكمة، وسيادة القانون، والمؤسسات الكفء هي في آن واحد نتائج وعوامل تمكين تنهض بركائز التنمية المستدامة الثلاث جميعها، وبخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وشددت اللجنة أيضا على أن وسيلة التنفيذ عنصر أساسي في تحقيق التنمية المستدامة، خاصة أنها تتعلق بالمؤسسات المسؤولة عن تنسيق وتنظيم وتنفيذ استجابات السياسات العامة للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن تترجم كل أهداف التنمية المستدامة في المستقبل وأن تكييف على المستوى الوطني وفقا لظروف وأولويات كل بلد على حدة.

٥٧ - ويتطلب إحداث تحول في الإدارة العامة من أجل تحقيق التنمية المستدامة تعزيز قدرات الحكومة على المستويين الوطني والمحلي. وينبغي ضمان بناء القدرات الكافية لتحديد المخاطر التي يواجهها الحكم، ومعرفة المستوى الأمثل الذي يتعين فيه تنفيذ حل لشواغل السياسة العامة، وإجراء التجارب والتكيف تبعاً للنجاحات وأوجه القصور، وضمان التطابق بين الموارد والمسؤوليات.

٥٨ - وفيما يتعلق بتشجيع القيادة والابتكار وإدارة المخاطر، ينبغي الاعتراف بأن الإرادة السياسية والقيادة يظلان أمرين حاسمين لنجاح الإصلاح في الإدارة العامة لتكون قادرة على التعامل مع قضايا السياسة العامة ذات الأولوية، والحد من المخاطر في مجالات التنمية المستدامة، والتوسع العمراني المستدام، وتغير المناخ، وبطالة الشباب، ووسائل تنفيذ تلك السياسات. ولتحقيق نتائج ذات قيمة في مجال التنمية المستدامة، تتطلب الأهداف استمرار السياسات وآليات التنفيذ الناجحة على المدى المتوسط والطويل.

٥٩ - ونظراً لدينامية وتعقيد المطالب التي تزداد صعوبة تلبيتها باستمرار، ينبغي تعزيز المؤسسات العامة من حيث قدرتها على إيجاد بيئة ملائمة للابتكار، ونهج مرنة، وثقافة تعاونية، وتبادل المعارف وخلقها. وفي هذا الصدد، ينبغي استخدام الوسائل العلمية والتكنولوجية والتحليلية كأدوات لدعم اتخاذ القرار والحد من المخاطر. بما يتيح اتخاذ قرارات مبتكرة ترمي إلى الحد من تعقيد إدارة الحكم.

٦٠ - وتعد التكنولوجيا والحكومة الإلكترونية من وسائل التمكين لحكم أكثر كفاءة وشفافية وتشاركا وخضوعا للمساءلة، وينبغي لهما تحسين عمليات الحكم وسبل تقديم الخدمات العامة. ووفقاً لذلك، ينبغي زيادة الوعي والتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقديم الحوافز المناسبة في المؤسسات العامة، لأنها تعتبر شروطاً مسبقة للنجاح في تبني الابتكار وتنفيذه.

٦١ - وفيما يتعلق بتعزيز الكفاءة المهنية والروح المعنوية، يمكن للأمم المتحدة أن تساعد على بدء الحديث عن ضرورة وجود الحكم القوي والفعال اللازم لقيادة الخدمة العامة والمجتمع المدني على حد سواء في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة. فمن الواضح أن الحكم القوي سيؤدي إلى زيادة الثقة، والإقرار بأهمية الحكومة والخدمة العامة، وسيسهم في إيجاد حلول لمشاكل الإدارة على جميع المستويات، بما في ذلك الحاجة إلى تعزيز الكفاءة المهنية والروح المعنوية في الخدمة العامة.

٦٢ - وشددت اللجنة على ضرورة تشجيع تبادل المعارف بين مؤسسات التدريب على الخدمة العامة، والجامعات ومعاهد الإدارة العامة، والجمعيات المهنية، ومعاهد التنمية الإدارية ذات الصلة من أجل بناء قدرات الموارد البشرية وتعزيز الكفاءة المهنية وتحسين الروح المعنوية في الخدمة العامة. وينبغي إعادة تقييم دور هذه المؤسسات في التصدي لتحديات التنمية المستدامة.

٦٣ - وداخل دوائر الخدمة المدنية، ينبغي تنشيط بناء قدرات القيادة المهنية التي تستهدف مستويات الإدارة السياسية والإدارة العليا على حد سواء. وهذا أمر بالغ الأهمية في صياغة النهج الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة. وإذ تقرر اللجنة بالحاجة الملحة إلى التحلي بالأخلاقيات، توصي بمواصلة تشجيع المواثيق الإقليمية والوطنية للخدمة العامة، وتقوية الإدارة العامة من خلال تقديم برامج تدريبية فعالة للعاملين في القطاع العام، وتعزيز مدونات السلوك والمعايير والقيم الأخلاقية.

٦٤ - وتوصي اللجنة بتعزيز تنسيق أنشطة بناء القدرات على الصعيدين الدولي والوطني على حد سواء، وذلك بسبل منها إذكاء الوعي بإعلان باريس بشأن فعالية المعونات، والاستفادة منه لتركيز المساعدات وتخصيص الموارد. وينبغي أيضا رصد أنشطة بناء القدرات وتحديد معاييرها والتدقيق فيها وتقييمها في ضوء الأهداف المعلنة. وعند تقديم المساعدة إلى البلدان في تطوير قدرات الإدارة العامة والخدمة العامة لتحقيق هذه الغايات، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات المحددة لأقل البلدان نمواً، والبلدان الخارجة من النزاع، وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية، والبلدان المحدودة الموارد.

٦٥ - وتوصي اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة، ومؤتمرات الأطراف في اتفاقيات الأمم المتحدة، بأن تدرج في جميع القرارات وطلبات التزام الأطراف مواصفات تتعلق بوسائل التنفيذ، تشمل تحديد وسائل التمويل ومصادره، وما يلزم من نقل للتكنولوجيا، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاحتياجات من بناء القدرات، بما يشمل مجالات القيادة والابتكار وإدارة المخاطر. وخلصت اللجنة إلى أن في القرن الحادي والعشرين، لا تتحقق التنمية المستدامة دون مراعاة المخاطر والتكاليف التراكمية والتكيف الهيكلي الناجمة عن تقلب المناخ، بما في ذلك الدور القيادي للمواطنين في هذه العمليات.

جيم - استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة

٦٦ - قدمت الأمانة العامة تقريراً (E/C.16/2014/5) يسلط الضوء على الأنشطة الرئيسية المضطلع بها أو المقررة في فترة السنتين الحالية. وتضمنت الجلسة المتعلقة بهذا البند، التي ترأستها مارغريت ساينر، عرضاً قدمه رؤساء الفروع الثلاثة في شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

الفريق العامل الأول

القدرات في مجال الإدارة العامة: التطوير المؤسسي وتنمية الموارد البشرية

٦٧ - أوجز فرع تنمية قدرات الإدارة العامة أهدافه والولاية المنوطة به وبرنامج عمله. وقد أحرز الفرع خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ تقدماً في أعماله بشأن (١) البحوث وتبادل المعارف المتعلقة بالحكم والإدارة العامة والتنمية؛ (٢) التنمية المؤسسية وبناء قدرات الموارد البشرية في الإدارة العامة؛ (٣) تقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية الدولية؛ و (٤) الاضطلاع بالخدمات الاستشارية في الميدان. وقام الفرع ببناء القدرات في مجال التنمية المؤسسية وتنمية الموارد البشرية، وعزز أعماله المتعلقة بجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة، وهي المنتج الرئيسي للشعبة، وواصل تشجيع ونشر الممارسات المبتكرة في الإدارة العامة من خلال الاعتراف بأفضل الممارسات في جميع أنحاء العالم، وطور أدوات التدريب عبر الإنترنت كوسيلة لتبادل المعارف. وقام الفرع بمهمات ميدانية مختلفة، حيث قدم خدمات استشارية بشأن إصلاح القطاع العام في توغو ورواندا والمغرب وهايتي، على الصعيد الإقليمي في أفريقيا، وإلى مجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً. وقد اقترنت نتائج توصيات البعثات الاستشارية ونتائج الأنشطة التدريبية والمنشورات ذات الصلة باستمرار الأعمال المعيارية والمتعلقة بالدعوة.

الفريق العامل الثاني

الحكومة الإلكترونية وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

٦٨ - أبرز فرع الحكومة الإلكترونية النهج الشامل المعتمد في أنشطته مع التركيز على بناء القدرات، والأعمال المعيارية، والتحليل والبحث. وتدخل أنشطة الفرع في إطار ثلاثة مجالات مواضيعية هي: (١) الأطر المؤسسية والقيادة لتطوير الحكومة الإلكترونية؛ (٢) الحكومة الإلكترونية كأداة تمكينية للحكم التعاوني؛ و (٣) الإدارة المفتوحة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والابتكار في تقديم الخدمات. ويعدّ الفرع دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية عن الحكومة الإلكترونية وينشرها، ويضطلع بأنشطة بناء القدرات وغيرها من

أنشطة التعاون التقني التي أسفرت عن أكثر من ٣٠ بعثة تقنية في جميع المناطق. وعُرضت بإيجاز أنشطة مكتب مشروع الأمم المتحدة لشؤون الحوكمة، ومشاريع في الإمارات العربية المتحدة وكازاخستان وكولومبيا. وتحدث رئيس مكتب مشروع الأمم المتحدة لشؤون الحوكمة عن عمل المكتب وإنجازاته. واختتم العرض بالخطوات المقبلة المقترحة بشأن الخطة التحويلية للتنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

الفريق العامل الثالث

إشراك المواطنين في إدارة التنمية، والبيانات الحكومية المفتوحة

٦٩ - عرض فرع إدارة التنمية أنشطته في مجال الدعم المعيارى والمتعلق بالدعوة، والبحث والتحليل، وتبادل المعارف والتدريب، والخدمات الاستشارية التي نفذت في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وفي إطار إشراك المواطنين في إدارة التنمية، يعالج الفرع ثلاثة مواضيع فرعية هي: (١) المساءلة العامة؛ (٢) المشاركة الإلكترونية؛ و (٣) الإطار المؤسسي لإشراك المواطنين. وقد أصدر الفرع التقرير العالمي عن القطاع العام لعام ٢٠١٤ حول موضوع الحوكمة العامة المستجيبة والخاضعة للمساءلة لتحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويعقد الفرع أيضا اجتماعات المجموعة المعنية بالحوكمة وبناء المؤسسات التابعة للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وقد عُرضت أنشطة أمانة منتدى حوكمة الإنترنت في رسالة فيديو. وسيعقد الاجتماع التاسع للمنتدى في تركيا حول موضوع ربط القارات لتعزيز إدارة أصحاب المصلحة المتعددين للإنترنت.

٧٠ - وفي أعقاب جلسة قصيرة للأسئلة والأجوبة لتوضيح بعض ما أدلى به المتكلمون، انقسمت اللجنة إلى أفرقة عاملة نُظمت حسب الفروع، لإجراء مناقشة متعمقة لمختلف أجزاء برنامج العمل، والاستماع إلى ملاحظات المشاركين. وبعد جلسة الأفرقة العاملة، عاد الخبراء للاجتماع في جلسة عامة برئاسة دالماس م. أ. أنيانغو.

استنتاجات وتوصيات اللجنة بشأن برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة

٧١ - تطرقت اللجنة إلى الدور الذي تضطلع به في معالجة مسائل الإدارة العامة وبناء القدرات وضرورة إسداء مشورة موثوق بها ومتبصرة بشأن الحوكمة والإدارة العامة، بطرق شتى من بينها إقامات الشراكات والشبكات الاستراتيجية والتأكيد على اتباع نهج إقليمي إزاء تنمية القدرات. ولإنجاز هذه الأعمال بموارد محدودة، برزت حاجة واضحة إلى التواصل مع الدول الأعضاء طلباً لإسهامها في تحسين الوعي بالبرنامج، وإلى السعي، فيما يتعلق بخدمات التدريب المتاحة على الإنترنت، إلى إقامة شراكات مع الجامعات والمعاهد المرموقة

التي تعنى بالإدارة العامة. وقالت إنه ينبغي منح جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة مرة كل سنتين. وكبدل عن ذلك، يمكن أن يطلب إلى الدول الأعضاء دفع رسم عن ترشيحاتها للجائزة. وأيدت اللجنة تعيين خبير استشاري خارجي لاستعراض جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة.

٧٢ - وأكدت اللجنة على أهمية توحيد الممارسات، وتعزيز الشراكات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمكتبات الإلكترونية، خاصة بالنظر إلى أن التنوع الثقافي ومحدودية النصوص المتاحة بلغات أخرى قد يحولان دون الاستفادة الكاملة من الدورات التدريبية التي تُعقد عبر الإنترنت وغير ذلك من الموارد المتاحة من خلال شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة.

٧٣ - ويعاني التخصص في مجال الإدارة العامة من التشتت عموماً إذ يعترى عدم الاتساق الرسالة التي يوصلها. وقد يساعد الجمع بين بعض أبرز مؤسسات الإدارة العامة في شتى أنحاء العالم على هذا الموضوع في دعم وضع إطار متماسك لبناء القدرات. وقد اقترح أن توفر الأمانة العامة الدعم للأعمال المتعلقة بوضع ميثاق عالمي لقيم الإدارة العامة وأن تواصل دعم الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والوطني في هذا المضمار.

٧٤ - وقد اتفق أعضاء اللجنة على مساعدة الأمانة العامة في أداء مهامها عن طريق الاستفادة من شبكاتهم واتصالاتهم بأعضاء البرلمانات ومعارفهم كخبراء واتصالاتهم بالحكومات الوطنية والبعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة، وعن طريق تعزيز الاتصالات بالبلدان التي دخلت مرحلة التصنيع حديثاً، والبرلمانات، والجهات المستهدفة الأخرى، بما في ذلك الترويج لنهج "حشد الدعم" من هذه المؤسسات. وأوصت اللجنة كذلك بأن يساعد أعضاؤها على نشر مبادئ توجيهية عن الابتكارات في مجال الإدارة العامة رغبة في توفير الدعم لها وإضفاء المشروعية عليها. واقترحت اللجنة تحسين بيئة متاحة على الإنترنت خاصة بهذه الأغراض وغيرها، بما يتيح إمكانية استخدام شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة وغيرها من الوسائل.

٧٥ - وأبدت اللجنة تعليقات على مدى صلة دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية بالبلدان على الصعيد العالمي واقترحت أن تعمل الأمانة العامة بنشاط، قدر الإمكان، على نشر مضامين تلك الدراسة على نطاق واسع في جميع المناطق وأنحاء الدول الأعضاء كافة والبرلمانات وسائر المؤسسات المعنية.

٧٦ - ولاحظ أعضاء اللجنة أن المسائل الدولية الأساسية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لن تزول. بل إنها، على العكس من ذلك، ستزداد أهمية. وهي تشمل البيانات الضخمة والحكومة المفتوحة وأمن الفضاء الإلكتروني وثورة البيانات والفجوة بين السياسات والتنفيذ الآخذة في الاتساع. ولذلك يتعين على الحكومات أن تشجع على وضع السياسات التي من شأنها أن تيسر مواجهة هذه التحديات على كل من الصعد العالمي والوطني ودون الوطني باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية. واقترحت اللجنة أن تقوم الأمانة العامة، عند الاقتضاء، بتوفير الدعم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بهذه المسائل وأن تكفل، في الوقت ذاته، التحلي بالتراهة ومراعاة وجهات نظر البلدان والمناطق كافة.

٧٧ - وشجعت اللجنة الأمانة العامة على التوعية بالسبل التي يمكن أن يساعد بها تنفيذ ممارسات الحكومة الإلكترونية على تحقيق الأهداف الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وأوصت بتركيز الاهتمام على توعية قادة مجال الحكومة الإلكترونية بشأن المسائل الاجتماعية - التكنولوجية المتعلقة بالإدارة العامة.

٧٨ - ويتسم إنشاء آليات لاستقاء التعليقات بأهمية حاسمة لنجاح المشاركة والخطاب العام بشأن الاستراتيجيات الإنمائية وتحسين الخدمات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لتدني الثقة في الحكومات والاطمئنان إليها، فإن من المسؤوليات الرئيسية للحكومات أن تُشرك المواطنين، بمزيد من الفعالية، على نحو يكفل أداءهم دوراً أكبر في عمليات صنع القرارات. ولذلك ينبغي أن تسعى الأمانة العامة إلى وضع خطة للمساءلة العامة، ولا سيما إثبات التأثير المحتمل للاستثمار في إشراك المواطنين على خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

٧٩ - ويستدعي إفساح المجال أمام مشاركة المواطنين، إشراك الجهات الفاعلة من المجتمع المدني التي لديها قدرات تقنية قوية في المناقشات المتعلقة بالسياسات. كما أن وسائط الإعلام والصحافة المستقلة والفعالة يمكن أن تساعد بدورها في تأطير المناقشات العامة، ومن ثم زيادة الإمكانات المتاحة لتحقيق نتائج بناءة. ومن المهم استخدام مختلف أساليب إشراك المواطنين، بما في ذلك المشاركة الإلكترونية، والإلمام بتوقيت وسبل إشراك أصحاب المصلحة في عمليات تقرير السياسات.

٨٠ - ويتعين تغيير موقف الموظفين العموميين وسلوكهم تجاه مسألة إشراك المواطنين، إلى جانب تطوير مهاراتهم ومعارفهم من أجل تحسين فعاليتهم في إشراك المواطنين. وفي هذا الصدد، ينبغي للأمانة العامة أن تدعو إلى اعتماد خدمات استشارية وأن توفرها، عند الطلب، بشأن طائفة من الآليات التشاركية المنحى، بما في ذلك الآليات التقليدية وكذلك المشاركة الإلكترونية.

٨١ - وقد أثبتت الأمثلة في بلدان مختلفة أن إشراك المواطنين ومشاركتهم الفعالة يمكن أن يؤديا إلى إحداث تغيرات اجتماعية هامة. ولذلك، ينبغي للأمانة العامة أن تواصل الاضطلاع بأعمالها المتعلقة بدراسات الأمم المتحدة القطرية في مجال الإدارة العامة، مع التركيز بوجه خاص على دراسات الحالات الإفرادية لإشراك المواطنين، وقدرات مختلف البلدان على المشاركة ومدى استعدادها لذلك عن طريق المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

٨٢ - وللمؤسسات التدقيق العليا دور هام تؤديه في مساعدة المواطنين على تقييم ما إذا كانت حكوماتهم تحقق ما حددتها من أهداف. وهناك اتجاه متنام نحو إشراك المواطنين في أعمال التخطيط لمراجعة الحسابات ونشر تقارير مؤسسات التدقيق العليا وتتبع مسار تنفيذ التوصيات. ومن المهم أن تعمل مؤسسات التدقيق العليا ضوابط موضوعية وتستخدم معايير عند إجراء عمليات مراجعة الأداء على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو القطري. ولتحسين المساءلة العامة، يتعين أن تحاذر مؤسسات التدقيق العليا اتخاذ مواقف سياسية وأن تقرّ في الوقت نفسه بأن القرارات التي تتخذها الحكومات قد لا تكون قرارات تقنية بالكامل. وينبغي لها أن تستخدم استراتيجيات للتقليل من المخاطر ضماناً لاستقلاليتها، بطرق شتى منها، على سبيل المثال، تحديد معايير كل عملية تقييم أو تقدير تراعى فيها المقاييس الدولية لمؤسسات التدقيق العليا. وينبغي للأمانة العامة أن تعمل على دعم وتعزيز استقلال مؤسسات التدقيق العليا وتدعيم قدراتها، بما في ذلك إشراك المواطنين لغرض إضفاء تحسين شفافيتها وخضوعها للمساءلة، والعمل مع منظمات من قبيل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة والبنك الدولي وغيره من الوكالات.

٨٣ - وسعيًا إلى تهيئة بيئة مؤاتية لذلك عن طريق توفير الوسائل اللازمة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بقدر أكبر من الفعالية، ينبغي للأمانة العامة أن تواصل بذل جهودها الرامية إلى ضمان تنسيق الجهود المنسقة تنسيقاً وثيقاً مع هيئات الأمم المتحدة والهيئات من غير الأمم المتحدة، وإقامة تحالفات استراتيجية مع منظمات كالبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرها من المنظمات.

٨٤ - ولئن كان أعضاء اللجنة قد ألقوا الضوء على الدور القيادي الذي تضطلع به شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية وتحليلها بالمقدرة المهنية ومشاركتها، ولا سيما في سياق دعمها لأعمال اللجنة ودورها، فقد أحاطوا علماً كذلك باستمرار الشغور في إدارة الشعبة وأعربوا عن الأمل في أن يتحقق تطلّعهم إلى تعيين مدير جديد للشعبة قريباً.

٨٥ - وأخيراً، طلبت اللجنة التنفيذ الكامل لبيئة متاحة على الإنترنت خاصة بأعمالها، مع إمكانية استخدام شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة أو غيرها من الوسائل.

دال - برنامج العمل وجدول الأعمال المقترحان للدورة المقبلة للجنة والاستعراض الأولي لمشروع تقرير اللجنة

٨٦ - لئن كانت اللجنة قد وافقت على أن توصي بأن يكون "بناء الثقة في الحكومات" الموضوع الرئيسي للدورة الرابعة عشرة، فإن ماهية المواضيع الفرعية الأكثر تحديدا لم يُتَّ فيها، إذ إن من المفهوم أنه ينبغي لتلك المواضيع أن تعكس الجانبين المتعلقين بالحوكمة والإدارة العامة من الاستعراض الوزاري السنوي والجزء المتعلق بالتكامل لعام ٢٠١٥ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللذين لم يُتَّ في مواضيعهما وقت انعقاد الدورة الثالثة عشرة للجنة.

٨٧ - ووافقت اللجنة على عقد دورتها الرابعة عشرة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥ وأوصت بجدول الأعمال التالي لكي يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- ٣ - بناء الثقة في الحكومات.
- ٤ - استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة.
- ٥ - جدول أعمال الدورة الرابعة عشرة للجنة الخبراء.
- ٨٨ - واعتمدت اللجنة مشروع تقرير دورتها الثالثة عشرة.

المرفق

قائمة الوثائق

الرمز	بند جدول الأعمال	العنوان أو الوصف
E/C.16/2014/1	٢	جدول الأعمال المؤقت وتنظيم الأعمال
E/C.16/2014/2	٣	بناء القدرات الوطنية والمحلية في مجال إدارة التنمية المستدامة: مذكرة من الأمانة العامة
E/C.16/2014/3	٣	تعزيز القيادة والابتكار وإدارة المخاطر من أجل تحقيق التنمية المستدامة: مذكرة من الأمانة العامة
E/C.16/2014/4	٣	تنشيط الروح المهنية والمعنوية في الخدمة العامة في أفريقيا: مذكرة من الأمانة العامة
E/C.16/2014/5	٤	استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة: تقرير الأمانة العامة
CEPA/CP/2014/13	٣	التوسع العمراني الاجتماعي والمستدام بيئيا: مبادئ توجيهية من أجل إحراز تقدم ملموس (ورقة اجتماع)



الرجاء إعادة استعمال الورق

190514 190514 14-31369 (A)

